

# عبور جديد.. سيناء.. في منظور التنمية الشاملة للدولة المصرية

# عبور جديد ..

## سيناء في منظور التنمية الشاملة للدولة المصرية

د. خالد عكاشة  
المدير العام

أ. محمد مرعي  
الإشراف العام

تحرير  
محمد عبد الرازق

المشاركون

هبة زين  
محمد منصور  
صلاح وهبة  
د. عمر الحسيني  
مصطفى عبد الله  
أحمد بيومي  
منى قشطة  
بسنت جمال  
أمل إسماعيل

إخراج فني  
إسلام علي

أكتوبر 2023

حقوق الطبع محفوظة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.  
الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863  
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg  
www.ecss.com.eg

## المحتويات

### المقدمة:

4

**أولاً:** التطهير من الإرهاب

6

**ثانياً:** نهج جديد لتمويل التنمية

11

**ثالثاً:** تطوير البنية التحتية

15

**رابعاً:** تحسين الخدمات الأساسية

24

**خامساً:** تعزيز القطاعات الإنتاجية

31

**سادساً:** إقليم قناة السويس.. تضافر التنمية

36

## مقدمة

حرصت الدولة المصرية منذ عام 2014 على تفادي مُعضلات التنمية التي وقعت فيها الحكومات السابقة، من حيث الاهتمام بالمركز على حساب الأطراف. لذلك فقد خصصت الدولة جزءاً كبيراً من مخصصات التنمية طويلة وقصيرة الأجل لأطرافها والمناطق التي تحتاج بشكل ماس إلى التنمية أكثر من غيرها، وعلى وجه الخصوص أقاليم شبه جزيرة سيناء، والصعيد، والساحل الشمالي الغربي؛ بحيث تتحول هذه المناطق إلى مناطق جاذبة للسكان والاستثمارات على السواء، وتزيد الأهداف التنموية في شبه جزيرة سيناء على الإقليمين الآخرين من حيث مقاومة الإرهاب وخلق تكتلات بشرية تُساهم في تدعيم الأمن القومي المصري بمعناه الواسع.

وبخصوص شبه جزيرة سيناء يُمكن استبانة ذلك التحول في المقام الأول على الصعيد النجاح في اجتثاث جذور الإرهاب من سيناء بشكل كامل، والقضاء على البؤر الإرهابية كافة التي استوطنت المنطقة وأخذت منها منطلقاً لعملياتها سواء داخل سيناء أو في بقية محافظات الجمهورية لسنوات. وكذلك على الصعيد النقدي عن طريق تحليل الموازنة العامة للدولة على مستوى الإنفاق الحكومي العام في المدى القصير الذي تظلع به وزارة المالية بهدف تمكين الأجهزة الحكومية من أداء مهامها اليومية، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وثانياً مستوى الإنفاق الاستثماري في المدين المتوسط والبعيد الذي تختص به وزارة التخطيط بغرض تمهيد البيئة الاقتصادية للمستقبل في سيناء ضمن الخطة الاستثمارية العامة للدولة.

أما على الصعيد التنموي فإن شبه الجزيرة تكاد تنطق من فرط ما يجري على أرضها من تغيرات جذرية، مدفوعة بإنفاق ضخم طال بنيتها التحتية، سواء من جانب ربطها بالوادي والدلتا عن طريق شبكة أنفاق تمتد تحت مياه قناة السويس، تُكملها شبكة جديدة كلياً من الكباري

والطرق تجري على رمالها لربط أواصرها، بالإضافة إلى محطات عدة لتحلية مياه البحر لتوفير مياه تخدم الأغراض التنموية وتُهد لاستقبال سُكانها الجُدد. وتزامن مع ذلك إنشاء عدد من محطات الطاقة المُتجددة، لتوفير القوة الدافعة للنشاطات الاقتصادية العديدة التي يجري إنشاؤها في المجالات الصناعية، والسياحية، والزراعية. ولأن الإنسان هو محرك التنمية وهدفها، فقد لزم زيادة عدد المدارس والمُستشفيات، حفاظًا على صحته وبناء لعقله.

ولذلك كله يبدو المشهد السينائي الآن مغايرًا بشكل كبير للمشهد الذي كان سائدًا خلال عقود خلت على المستويات الأمنية والتنموية والاقتصادية؛ جراء تطبيق خطة تنموية موسعة تعالج مواطن القصور التنموي الذي تجذر في معظم مناطق سيناء. ولرصد هذه التغيرات العميقة التي جرت ولا تزال تجري على رمال سيناء، ارتأى «المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية» أفراد هذا الإصدار الخاص، لرصد جزء من أهم ما يجري على أرض الفيروز من تطورات على كافة المستويات، وكيف أسهمت في تغيير واقع شبه جزيرة سيناء بشكل جذري. وهي جهود وتطورات يصعب في كل الأحوال حصرها في إصدار واحد.